Journal of Administration and Economics Vol. (special issue) 2023 ISSN P.2221-5794 ISSN E.2790-2910

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبعض مؤشرات النمو في الاقتصاد العراقي للفترة(2004-2020)

م. د. هيفاء يوسف سليمان	أ. د سعد عبد نجم العبدلي	م. د عماد عاشور محمد
كلية التربية/ابن رشد للعلوم الإنسانية	جامعة دجلة الأهلية	جامعة دجلة الأهلية
hifaa.yousif@ircoedu.uobaghdad.e	Saad.abd@duc.edu.iq	imad.ashour@duc.edu.iq
07505402500	07901519549	07702622754

الملخص

يمتلك العراق موارد نفطية كبيرة ومتزايدة ، إلا أن هذه الموارد النفطية لم تستغل بشكل كفوء وصحيح في نمو وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية المختلفة حيث ظل الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا وحيد الجانب يعاني منها يطلق عليه بالمرض الهولندي حيث شكلت الإيرادات النفطية أكثر من 90% من حجم الإيرادات الكلية للفترة (2004-2020) تستخدم في تشغيل وتمويل وإدارة مؤسسات الدولة والميزانية المالية بشقيها التشغيلي والاستثماري.

وقد هدف البحث إلى تحليل واقع الإيرادات النفطية ومتابعة أثرها على نمو وتطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي وكذلك على كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي منطلقا من فرضية مفادها انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد اشارت النتائج البحث إلى أن رغم الارتفاع المستمر والمتزايد من الإيرادات النفطية للفترة (2004-2020) إلا أن ذلك لم يساهم بشكل فعال وحقيقي في نمو وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعات التحويلية فقد ظلت مساهمة هذين القطاعين منخفضة ومتناقصة في كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. كذلك فأن معدلات النمو المركبة لمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ظلت منخفضة ولا تتناسب مع معدل النمو الإيرادات النفطية المتزايدة والمرتفعة خلال الفترة.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد الريعي ، المرض الهولندي ، معدلات النمو المركبة ، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، الإنتاج والإنتاجية.

Abstract

Iraq Economy is an rentier economy as it totally depends on the oil revenues to many and cover the government expenditure for both operational and investment budgets. Despite the great oil revenues during the percid of Iraqi economy suffer from low infrastructural investment coupled with low and decreasing annual growth rates.

The research aims to analysis the current of different sectors of Iraqi economy through its effects an gross domestic product (GDP),Gross fixed capital formulation (GCF) and the per capito income. The results shows that there are minor insignificant effects of oil revenue an the compound annual growth rates of (cagr) different economic sectors such as agricultural sector and industrial sector. The (cagr) of these economic sectors and of GDP and GCF are much lower them of the oil revenue growth .The result also shows that the Iraq economic is really rentier economic and is suffering from what is called the Dutch Desease. A great affords need to be

done to improve the infrastructure of the Iraqi economy and strategies and polices import the productivity of the dıfferent sectors of Iraqi economy.

Key words
Dutch Desease , rentier economy , compound annual growth , productivity economic sectors.

المقدمة

على الرغم من تعدد وتنوع الموارد الطبيعية والبشرية في العراق إلا أنه ظل القطاع النفطي من أهم الموارد الاقتصادية في الاقتصاد العراقي كونه المصدر الأساسي للموارد الأجنبية التي تسهم في نمو وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق منذ 2003 فقد أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بشكل شبه تام يعتمد على الموارد النفطية إذ بلغت إيرادات القطاع النفطي أكثر من 90% من حجم الإيرادات الكلية للفترة (2003–2021) وتزايدت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن 60% خلال نفس الفترة حيث تراجعت بشكل كبير نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد.

إن الاعتماد شبه التام على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في ظل تراجع الإيرادات الضريبية ومساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تمويل الموازنة العامة جعل الاقتصاد العراقي يقف أمام صعوبات حقيقية كبيرة في اعداد وتنفيذ الموازنات السنوية خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وتذبذبها خاصة 2014.

إن تذبذب وانخفاض الإيرادات النفطية ينعكس بشكل مباشر على نمو وتطوير بقية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي كون الاقتصاد العراقي أصبح اقتصادا ريعيا معتمدا على الإيرادات النفطية لذلك فأن تحليل أثر الإيرادات النفطية على نمو وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد العراقي أصبح مهمة ضرورية لتحديد أثر هذه الإيرادات النفطية على نمو وتطوير القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي وهذا ما يمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة ومن خلال استخدام أساليب التحليل القياسي والكمي في تحليل هذه العلاقة.

أولاً : منهجية البحث :

- **مشكلة البحث :**

يمتلك العراق الموارد الاقتصادية والإيرادات النفطية الكبيرة إلا أن هذه الإيرادات لم تستغل بشكل صحيح بهدف تطوير بقية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي وزيادة الإنتاج والإنتاجية في هذه القطاعات وظل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً وحيد الجانب مما يطلق عليه بالمرض الهولندي. إذ ظل الاقتصاد العراقي معتمداً بشكل أساسي على العوائد النفطية في إدارة شؤون الدولة وتغطية الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، إذ شكلت الإيرادات النفطية 95% من الناتج المحلي الإجمالي ويفترض أن تستخدم هذه العوائد النفطية المتزايدة في تطور وتحسين الإنتاج والإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبالشكل الذي يحسن من المستويات المعيشية المنخفضة ويقلل من معدلات الفقر المرتفعة في العراق وبما ينعكس بشكل إيجابي على أهداف التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة التي ينشدها العراق .

- **هدف البحث :**

يهدف الدراسة إلى :

1- دراسة واقع الاقتصاد العراقي وعلاقته بالإيرادات النفطية للفترة (2003–2021).
2- تحليل أثر الإيرادات النفطية على بعض مؤشرات الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد العراقي لنفس الفترة.

- **فرضية البحث :**

تساهم الإيرادات النفطية في نمو وتطوير الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي.

- **أهمية البحث :**

تكمن اهمية هذه الدراسة من خلال اهمية الإيرادات النفطية في نمو وتطوير القطاعات النتاجية المختلفة في الاقتصاد العراقي وفي تمويل الموازنة العامة وضرورة تحليل هذه العلاقة باستخدام الأساليب الكمية والقياسية في التحليل الاقتصادي.

ثانياً : الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

أولا: مفهوم الاقتصاد الريعي

يشير الريع بالمفهوم الاقتصادي إلى الإيراد المتأتي عن طريق استغلال الموارد الطبيعية التي تتصف بالندرة النسبية ، وعليه فأن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد في نشاطه على مايستخرج من من موارد طبيعية من باطن الارض كالنفط مثلا . وبهذا يكون الاقتصاد الريعي قائم على استغلال موارد وإيرادات القطاع الريعي الذي يعود للاقتصاد الوطني بإيرادات وارباح دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي.

وفي البلدان النفطية لا يشكل القطاع النفطي مصدراً للعملات الأجنبية فحسب بل يتعدى إلى كونه عاملاً محركاً ديناميكياً للقطاعات الاقتصادية المختلفة الأخرى التي يتكون منها الاقتصاد الوطني لهذه البلدان ، أن وجود قطاع ريعي في الاقتصاد الوطني يشكل فرصة أمام المجتمع في توفير الموارد المالية والعملات الأجنبية الضرورية لتنمية قطاعاته الاقتصادية المختلفة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في البلد الا أن هذه الميزة للاقتصاد الريعي لا تخفي حقيقة وجود آثار سلبية لهيمنة الاقتصاد الريعي على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وتجعل عملية نمو وتطوير هذه القطاعات معتمدا على مدى استقرار ونمو القطاع الريعي نفسه وتجعلها قطاعات تابعة للقطاع الريعي وهذا يؤدي إلى أضعاف القدرة على التنويع الاقتصادي والقدرة على امتصاص أثر الصدمات السلبية في الاقتصاد الريعي وآثارها. لذلك يتطلب ضرورة التعامل مع إيرادات القطاع الريعي (النفطي) بشكل كفوء ورشيد وبما يخدم نمو وتطور بقية القطاعات الاقتصادية بهدف خلق اقتصاد وطني قوي ومتنوع الموارد وقادر على خلق تنمية متوازنة في قطاعات الاقتصاد الوطني. لذلك فأن من الضروري للاقتصاد الريعي أن يعمل على خلق حالة من النمو الاقتصادي مستديمة ومستمرة تجنباً لما يعبر عنه بالمرض الهولندي Dutch Desease.

ثانياً : الدولة الريعية والمرض الهولندي

إن ظاهرة الريعية معروفة ومشخصة في مختلف اقتصاديات البلدان ، ولكل اقتصاد توجد عناصر أو موارد ريعية تختلف في كثافتها وأهميتها مقارنة ببقية الموارد ومصادر المتوفرة في الاقتصاد. ويطلق مصطلح الدول الريعية على الدولة التي تعتمد بشكل كبير على الريع المكتسب من مورد اقتصادي محدد مثل النفط، الدولة الريعية النفطية هي تلك الدولة التي تشكل إيراد قطاع النفط منها نسبة تزيد عن 30% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (kuru, 2002,52).

إن ترسيخ مفهوم الدولة الريعية يعتمد بشكل رئيسي على مستوى التنمية الاقتصادية السائد في أي بلد ، أذ أن وجود ثروات طبيعية ذات احتياطيات كبيرة وفي ظل وجود مرونة الإنتاج في هذه البلدان الريعية فأنها يمكن أن تتجنب مخاطر الاقتصاد الريعي وآثاره السلبية على العملية الإنتاجية وذلك نظراً لتنوع مصادر الإيرادات في القطاعات الأخرى غير الريعية. وغالباً ما توصف البلدان النفطية الريعية بانخفاض كفاءتها في إدارة الموارد العامة وعدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد في تنمية اقتصادياتها وقطاعاتها الإنتاجية وأن تكون سبباً للفساد الاداري والمالي ويجعل الاقتصاد الوطني معتمداً أساساً على الإيرادات النفطية فقط كونها مورد دائم ومستمر ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى خلق ما يطلق عليه بالمرض الهولندي الذي يتصف بمنظومة متكاملة ريعية متمثلة بالاقتصاد الريعي والدولة الريعية والمجتمع الريعي التي تؤدي إلى قوقعة الاقتصاد وجعله أحادي الجانب معتمداً على القطاع النفطي فقط.

إن مصطلح المرض الهولندي اطلق على الاقتصاد الهولندي عام 1977 بعد حالة التراخي والكسل الذي شهدها المجتمع الهولندي نتيجة لتطور حقول النفط والغاز الطبيعي والذي ترتب عليه تدفق ضخم للإيرادات المالية والتي أدت إلى تباطئ وتكاسل كبير في نمو وتكاسل الصادرات التقليدية الأخرى الزراعية والصناعية. لذلك فأن المرض الهولندي هو حالة وصف لظاهرة الاعتماد على الإيرادات الريعية مع تراجع النشاط الإنتاجي للقطاعات الإنتاجية الأخرى للاقتصاد . وقد عانت الكثير من البلدان الريعية من ظاهرة المرض الهولندي عندما تدفقت عليها ثروات كبيرة من مواردها الاقتصادية كالنفط والذهب والفضة كما حدث في اسبانيا في القرن السادس بعد أن تدفقت عليها ثروات كبيرة من الذهب والفضة.

وعليه فأن ظاهرة المرض الهولندي تتلخص بانها الازدهار الذي يصيب بلد ما نتيجة لاكتشاف ثروات وموارد طبيعية أو ارتفاع مفاجئ بأسعارها في السوق العالمية دون أن ينعكس ذلك إيجاباً على تطوير بقية القطاعات الإنتاجية، بل بالعكس يترك اثار سلبية وخيمة عليها وخاص قطاع الزراعة والصناعة بشكل يؤدي إلى تدهور إنتاجها (موريس 2007 ، 72) حيث يصيب بقية القطاعات الإنتاجية حالة من التراخي والجمود معتمدة على إيرادات القطاع الريعي فقط.

المبحث الثاني:- الإيرادات النفطية والإنتاجية في الاقتصاد العراقي

أولاً:- الإنتاج النفطي

يُعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب يعتمد بشكل أساسي على عوائد الصادرات النفطية بدرجة كبيرة جداً وتكاد تكون الوحيدة في تمويل وإدارة مختلف انشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة على الرغم من وجود موارد طبيعية واقتصادية متعددة لم يتم استغلالها بشكل كفوء وفعال خاصة في سنوات ما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003.

ويعد العراق ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في منظمة الأوبك بعد المملكة السعودية ويحتل المرتبة الخامسة في الاحتياطي النفط في العالم إذ يمتلك (143) مليار برميل من الاحتياطي وبما يعادل (18%) من الاحتياطي العالمي، فضلاً عن إنتاج الغاز الطبيعي المرافق إلى عمليات الإنتاج النفطي والذي لم يتم استغلاله بشكل صحيح بل أن معظمه يتم حرقه دون الاستفادة منه.

ويتميز النفط العراقي بمواصفات إنتاجية واستخراجية متميزة ومفضلة إذ يمتاز بانخفاض كلف الاستخراج لقربه من سطح الارض وانخفاض عناصر المخاطرة المرافقة للعمليات الإنتاجية إذ تقدر كلفة الاستخراج بحدود (2) دولار للبرميل الواحد ممايجعل حقول النفط العراقية أكثر جاذبية لإنظار المستثمرين والشركات النفطية العالمية .

إن الاتجاه العام لإنتاج وتصدير النفط الخام في العراق في تزايد مستمر خلال السنوات الماضية ومنذ عام 2004 ، فقد كان إنتاج النفط الخام بحدود 2.1 مليون برميل يوميا(ب/ي) في عام 2004 ليرتفع إلى 2.6 مليون (ب/ي)عام 2011 ليصل إلى 4.2 مليون(ب/ي) عام 2017 ثم إلى 4.1 مليون(ب/ي) عام 2020. ويشير إلى ذلك جدول رقم (1) . ومع ذلك فأن إنتاج النفط الخام في العراق ظل ينمو بمعدلات إنتاجية متباطئة نسبياً عكس التوقعات ويعود السبب في ذلك ضعف البنى التحتية للإنتاج النفطي الخام وعدم انتظام الإنتاج في شمال العراق والتأخير في عقد الاتفاقيات الدولية التصديرية وعدم كفاءة وفاعلية الإدارة في قطاع الإنتاج النفطي. فقد كانت كمية الإنتاج السنوي من النفط الخام (743) مليون برميل سنويا بما يعادل (100.4) مليون طن متري عام 2004 لترتفع إلى 2801 مليون برميل سنويا عام 2011 ثم إلى (1465) مليون برميل) عام 2020 .

كما أن أسعار النفط المصدر من العراق وفقاً لأسعار نفط البصرة هي الأخرى في تزايد مستمر رغم تذبذبها منذ 2004 ولغاية عام 2015 حيث الانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام عالمياً فقد كان سعر برميل الواحد من نفط البصرة بحدود (34) دولار للبرميل عام 2004 ليصل إلى (120) دولار/ برميل عام 2012 لينخفض بشكل كبير عام 2015 ليصل إلى

(47) دولار للبرميل إلا أن أسعار النفط الخام في السوق العالمي بدات بالارتفاع التدريجي ثانية لتصل إلى (95) دولار /برميل في الفصل الاول عام 2022.

ثانياً: الإيرادات النفطية

أما الإيرادات النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام في العراق فقد اتسمت بالتذبذب الكبير خلال الفترة 2004-2020 كنتيجة طبيعية لتذبذب أسعار النفط الخام في السوق العالمي وكذلك تذبذب كميات الإنتاج النفط المنتجة والمصدرة في العراق مما انعكس سلباً وبشكل مباشر على قيمة الإيرادات النفطية السنوية في الاقتصاد العراقي وكذلك على عمليات تشغيل وتطوير ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في الاقتصاد العراقي والمعتمدة كلياً على العوائد النفطية كون الاقتصاد ظل اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كبير وأساسي على الإيرادات النفطية إذ شكلت الإيرادات النفطية حوالي (92%) من الإيرادات الكلية العراقية عام 2014 وهي لا تزال تشكل المصدر الوحيد تقريباً للإيرادات الكلية في الاقتصاد العراقي.

ويوضح جدول رقم (1) أن الإيرادات النفطية السنوية من الصادرات النفطية في تزايد مستمر خلال الفترة 2004-2020 وبشكل متسارع رغم تذبذب هذه العائدات سنويا. فقد كانت قيمة الصادرات النفطية (22455) مليون دولار من خلال إنتاج (2030) مليون برميل سنوياً عام 2004 بمعدل إنتاج يومي قدره 2.8 مليون برميل لتصل هذه العائدات إلى (92665) مليون دولار عام 2012 لتنخفض بعد عام 2015 لتصل إلى (49058) مليون دولار ولترتفع ثانية بعد ذلك وبشكل تدريجي في ظل تحسن أسعار النفط الخام في السوق العالمي لتصل إلى (78526) مليون دولار وبما يعادل (92.8) ترليون دينار عراقي عام 2019 والمتأتية من إنتاج (1670) مليون برميل سنوياً لهذا العام ولتصبح (61446) مليون دولار عام 2020 بما يعادل (73.7) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) خلال الفترة 2004-2020 بلغت (7.6 %)[1].

جدول (1) كمية وقيمة الإنتاج النفطي الخام العراقي للفترة من (2004-2020)

السنة	كمية الإنتاج (مليون) طن /سنة	كمية الإنتاج (مليون) برميل/سنة	معدل الإنتاج (مليون) برميل/يوم	قيمة الصادرات (مليون) دولار /سنة
2004	100.4	742.9	2.8	22455
2005	93.0	1833	1.95	24058
2006	98.6	1999	1.96	32005
2007	102.7	2147	2.1	33712
2008	115.4	2428	2.26	63000
2009	117.5	2452	2.34	43895
2010	118.5	2490	2.63	54208
2011	128.8	2801	2.95	83768
2012	144.2	3116	2.94	92685
2013	150.6	1088	3.0	90411
2014	153.4	1139	3.24	84150
2015	171.7	1367	3.75	51784
2016	206.1	1525	4.17	43623
2017	208.5	1542	4.23	59560
2018	217.6	1610	4.50	83810
2019	225.7	1670	4.60	78526
2020	197.9	1465	4.10	61446
معدل النمو السنوي المركب		%2.5		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

[1]- حسب من قبل الباحثين باستخدام معادلة النمو السنوي المركب (CAGR) وفقا للمعادلة : $CAGR = \sqrt[N]{\frac{Q2}{Q_1}} - 1$

الشكل رقم (1) الاتجاه العام للإيرادات النفطية للفترة 2004-2020

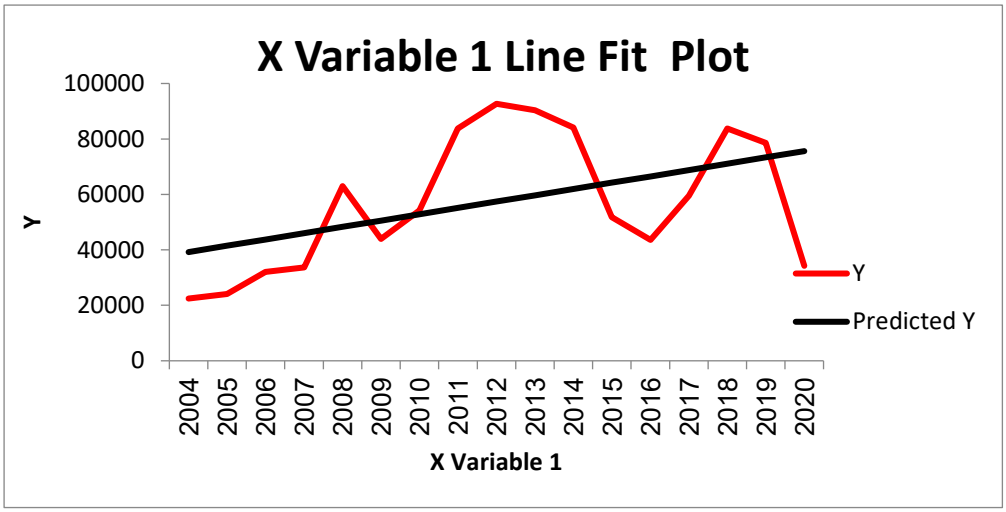

المصدر :- من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) والعمود (5)

يشير الشكل (1) وكذلك معادلة الاتجاه العام للإيرادات النفطية للفترة 2004-2020 إلى أن الاتجاه العام متزايد وذات ميل موجب وبمعنوية إحصائية عالية للنموذج ككل ومعلمة الميل (5%) رغم الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية للفترة 2015-2017 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية لهذه الفترة .فقد كانت معادلة الاتجاه العام للإيرادات النفطية كالاتي:

$$Y = -4520363 + 2275x$$

P(t) : 0.05

P(f) : 0.05

ثالثا : تطور بعض مؤشرات النمو الاقتصادي

على الرغم من امتلاك العراق طاقات وموارد طبيعية متعددة وكبيرة الا أن الاقتصاد العراقي ظل اقتصاداً ريعياً ويعتمد بشكل أساسي على عوائد القطاع النفطي إذ شكلت الإيرادات النفطية بحدود (92%) من إجمالي الإيرادات الكلية لعام 2021 (تصريح وزير المالية في مجلس النواب في 2022/3/3) وهي لم تقل عن (90%) من الإيرادات الكلية للفترة (2004-2020). وتفترض النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي أن يتم استخدام العوائد الريعية النفطية هذه في تطوير ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد العراقي وبشكل متوازن ومستمر وبالأخص تلك القطاعات الإنتاجية المادية المهمة التي تخلق قيم مضافة حقيقية وتحقق نمو مستمر في الإنتاجية مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وبما ينعكس ايجابيا على زيادة ونمو قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

وسيتم هنا توضيح مدى تطور بعض مؤشرات النمو مثل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال وكذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتاثير العوائد النفطية عليها للفترة (2004-2020) وبالأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

أ- الناتج المحلي الإجمالي (Gdp)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي Gdp بأنه مجموع القيم المضافة التي تحققها مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني حيث تمثل القيم المضافة الفرق بين إجمالي قيمة الإنتاج في كل قطاع وبين قيمة مدخلات (عناصر) الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه . بمعنى أن (Gdp) يمثل مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة وعليه فان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد يعكس طبيعة الاداء الاقتصادي ومعدلات نموه وتطوره.

ويشير الجدول رقم (2) وكذلك الشكل رقم (2) إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في تزايد مستمر سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة باستخدام سنة 2007 كسنة اساس. ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع المستمر في الإيرادات النفطية والمتأتية من زيادة كلا من معدلات الإنتاج للنفط الخام اليومية وكذلك الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام. فقد كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (38.1) ترليون دينار وبما يعادل (26193) مليون دولار عام 2004 لتصبح (195) ترليون دينار وبما يعادل (167658) مليون دولار عام 2015 ليصل إلى (281.5) ترليون دينار بما يعادل (234290) مليون دولار عام 2019 ولينخفض إلى (201) ترليون دينار عام 2020 وبما يعادل (167702) مليون دولار وبمعدل سنوي مركب (CAGR) قدره (10.2)% للفترة 2004-2020.

اما قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007 سنة اساس فقد تزايدت قيمته ولكن بمعدلات منخفضة ومتذبذبة خلال الفترة (2004-2020) فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من (90.9) ترليون دينار بمايعادل (84393) مليون دولار عام 2004 لترتفع إلى (208.9) ترليون دينار بمايعادل (211878) مليون دولار عام 2016 لتنخفض إلى (189.4) ترليون دينار بما يعادل (157832) مليون دولار عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (3.3)% كما موضح جدول رقم (2) وشكل (2).

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (2007 سنة الأساس)
بالدينار العراقي وبالدولار للفترة 2004 -2020

السنة	GDP بالأسعار الجارية/ مليون دينار	GDP بالأسعار الجارية/ مليون دولار	GDP بالأسعار الثابتة/مليون دينار(2007-2010) سنة إساس	GDP بالأسعار الثابتة/ مليون دولار(2007-2010) سنة إساس
2004	38,058,500	26193	90,874,000	84393
2005	53,386,900	36267	103,085,000	88106
2006	80,459,400	54548	113,557,000	97057
2007	43,981,700	74911	115,120,000	98394
2008	129.852.000	102850	122.729.000	104897
2009	130.643.200	109651	130.643.200	101094
2010	162.064.655	117138	162.064.566	117138
2011	217.327.107	157454	142.700.217	129102

2012	254.222.491	185919	162.587.533	14539
2013	273.587.529	207124	174.990.175	18326
2014	266.332.655	199221	178.951.407	18356
2015	194.680.972	167658	183.616.252	19089
2016	196.924.142	160021	208.932.110	211878
2017	221.665.709	184721	205.130.067	170941
2018	254.870.185	212392	202.776.269	168980
2019	281,484.644	234290	225,058,368	187549
2020	201,244,144	167708	189,398,568	157832
معدل النمو السنوي المركب		%10.2		%3.3

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء (2009-2020)

https://data.albankaldawli.org

الشكل (2) يوضح الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي

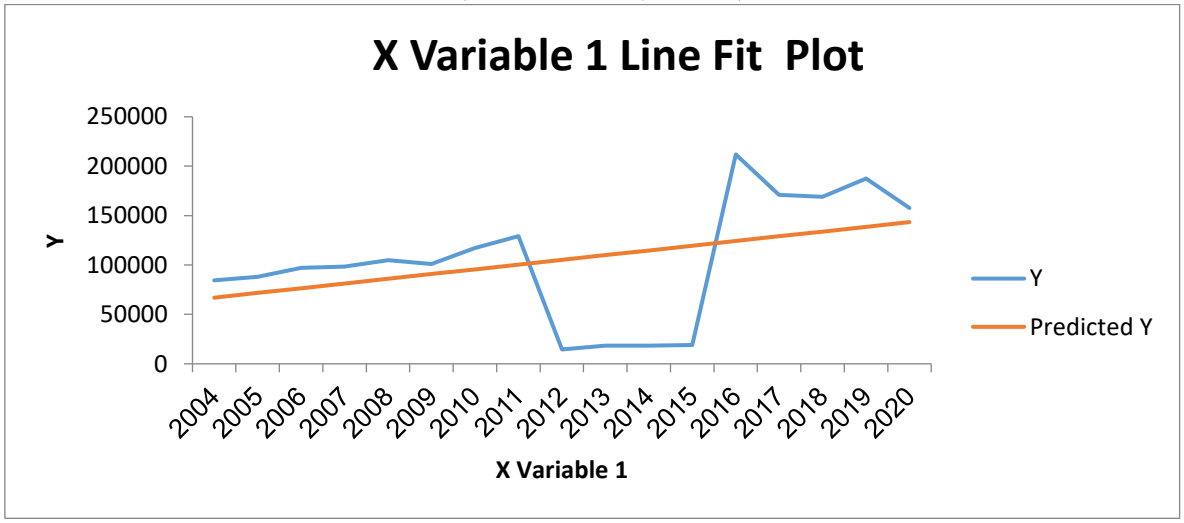

المصدر :- من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) والعمود (5)

يوضح الشكل (2) ومعادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي (Gdp) لنفس الفترة بالأسعار الثابتة بأن ميل الاتجاه العام والانخفاض الكبير في قيمته خلال الفترة 2012-2015 والتي انعكست سلباً على معنوية العلاقة والمعالم المقدرة إذ كانت معنوية إحصائية (12%) ، فقد كانت معادلة الاتجاه العام لـ Gdp كالاتي :

$$Y = -9518194 + 4783x$$

P(t) : (0.12)

P(f) : (0.12)

ب- إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يشير الجدول رقم(3) والشكل رقم (3) إلى أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي كان متذبذباً بشكل كبير خلال الفترة (2004-2020) وأن اتجاه العام له كان متناقصاً وباستمرار سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أو

بالأسعار الثابتة منذ عام 2014 رغم ارتفاعه التدريجي في بداية الفترة لغاية عام 2006. ويعكس هذا التذبذب الانخفاض المستمر في قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي وانخفاض القيم المضافة (added values) لهذه القطاعات رغم الارتفاع المستمر في العوائد النفطية. فقد كان إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية عام 2004 بحدود (2.9) ترليون دينار عراقي ليرتفع إلى (16.9) ترليون عام 2006 وقد وصل اعلى قيمة عام 2014 إذ أصبح (55.8) ترليون دينار لينخفض بعد ذلك باستمرار لغاية عام 2020 إذ أصبح (1.6) ترليون دينار لعام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (18.4)% للفترة من 2005-2019

اما قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة (عام 2007 سنة اساس) فقد اخذت نفس الاتجاه العام المتناقص كما هو الحال في الأسعار الجارية إذ كانت قيمته (7.4) ترليون دينار عام 2004 لترتفع إلى (23.9) ترليون دينار لترتفع عام 2006 إلى (54.7) ترليون دينار عام 2014 لتخفض بعدها وبأستمرار لغاية 2020 لتصبح (14.4) مليون دينار لعام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (6.6 %) للفترة (2005-2019).

جدول رقم(3) تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (2007 سنة الأساس) في الاقتصاد العراقي للفترة من 2004 -2020

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت/ بالأسعارالجارية (مليون دينار)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة (2007) مليون دينار
2004	2,857,810	7,414,360
2005	10,182,400	19,666,140
2006	16,911,200	23,867,600
2007	7,530,400	9,224,220
2008	23,240,539	21,263,968
2009	13,471,242	12,418,985
2010	29,754,641	26,558,090
2011	28,234,993	27,379,587
2012	38,139,871	35,033,926
2013	55,036,676	50,285,094
2014	55,837,403	54,701,739
2015	5,065,058	45,528,366
2016	28,703,209	26,112,656
2017	32,330,276	32,004,040
2018	31,944,572	28,147,381
2019	54,580,009	51,340,132
*2020	16,147,490	14,473,490

*https://data.albankaldawli.org

الشكل (3) الاتجاه العام لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (2007 سنة الأساس) في الاقتصاد العراقي للفترة من 2004 –2020

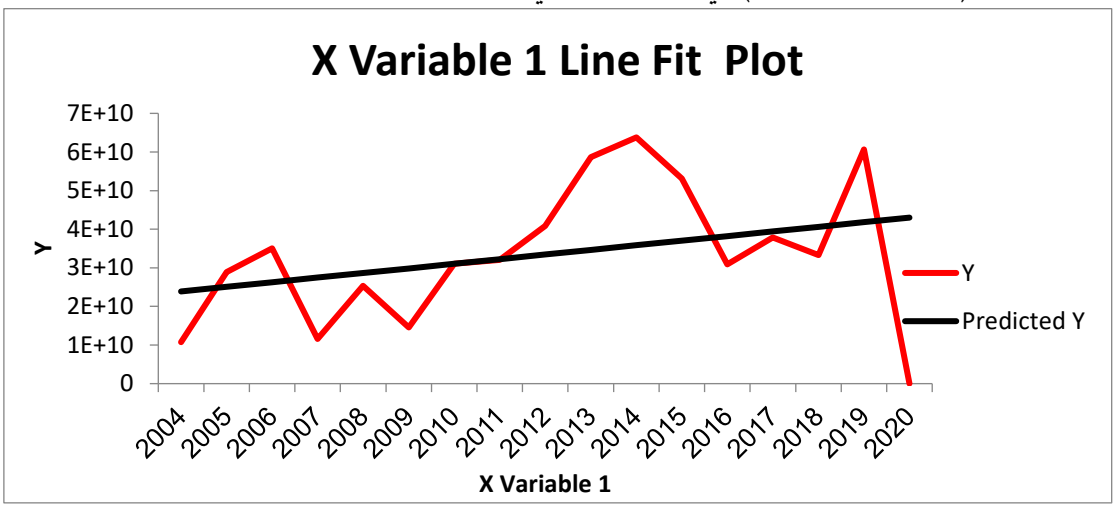

المصدر :- من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) والعمود (3)

يشير الشكل (3) وكذلك معادلة الاتجاه العام (C) لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة إلا أن الاتجاه العام لإجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت ذات ميل موجب بشكل عام رغم التذبذب في قيمة والانخفاض الكبير خلال الفترة 2006 – 2010 والذي انعكس سلبا على المعنوية الإحصائية للنموذج امثل ولمعالم الدالة. فقد كانت معادلة الاتجاه العام لإجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة كالاتي:

$$Y = -2.4\ E + 12 + 1.2 + 09x$$

ج- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

يُعد مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي الوطني ويتم حسابه بقسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. وعادة ما يعبر عنه بالدولار الأمريكي كونه مؤشراً دولياً لتسهيل عمليات المقارنة بين الدول أو حتى في الدولة الواحدة ، وعادة ما يتم استخدام عملة الدولار في البيانات والنشرات الدولية بدلاً من العملات المحلية.

ويعاب على هذا المؤشر ، نتيجة كونه متوسط وإمكانية ، إعطاءه صورة مظللة وغير حقيقية عن التوزيع الحقيقي للدخل في الاقتصاد الوطني خاصة في ظل وجود تشوه كبير وعدم عدالة في توزيع الدخول على افراد المجتمع كما هو الحال في الاقتصاد العراقي حيث التباين الكبير في توزيع الدخول منذ عام 2004 وعدم عدالة توزيع الدخول وتركز الثروة والدخول لدى نسبة منخفضة من السكان ، في حين يعيش نسبة كبيرة من السكان في ظل مستويات دخل منخفضة انعكست بشكل مباشر على ارتفاع مؤشرات الفقر المختلفة في العراق حيث وصلت نسبة الفقر في العراق إلى 30% من السكان وترتفع إلى 40% في عدد كبير من المحافظات العراقية على الرغم من ارتفاع العائدات النفطية المستمر وقيمة الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس ويؤشر عدم عدالة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع العراقي.

ويشير الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) أيضاً إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ظل منخفضاً ومتذبذباً خلال الفترة رغم ارتفاع عائدات النفط ونموها المستمر خلال الفترة (2004–2020) ، فقد كان متوسط نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي بحدود (966) دولار امريكي عام 2004 لينمو بشكل بطيئ حتى عام 2013 ليصبح (6113)

دولار وليبدأ بالانخفاض التدريجي والمستمر في السنوات التالية حتى يصل إلى (4361) دولار عام 2016 ليرتفع إلى (5507) دولار عام 2020 ، وبمعدل نمو مركب سنوي قدره (9.4 %) للفترة (2004–2020).

وكما اشرنا سابقاً، فأنه رغم ارتفاع متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي بشكله المطلق ونسبة إلى مؤشرات في بعض الدول النامية الا أنه لم ينمو بشكل حقيقي ومتناسب مع نمو العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي ورغم مؤشرا مظللا للنمو الاقتصادي لا يعكس حقيقية توزيع الدخل والتشتت الكبير في توزيعها على افراد المجتمع كما هو مؤشر في الاقتصاد العراقي وبشكل مستمر. وهذا يعكس ايضا عدم التوازن بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو السكاني في العراق إذ ينمو عدد السكان في العراق بمعدلات متزايدة سنوياً تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكله الحقيقي إذ أن النمو السكاني المرتفع في العراق يلغي ويزيل (offset) أي زيادة حقيقية ونمو في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يشكل بعداً أخراً حقيقياً لمشكلة عدم توزيع الدخل ويبقى على متوسط نصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي منخفضاً ودون أي نمو سنوي حقيقي ومعنوي.

جدول رقم (4) متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بالدولار للفترة 2004–2020

السنة	متوسط نصيب الفرد السنوي / دولار
2004	995.3
2005	1342.6
2006	1969.4
2007	2638.6
2008	3532.9
2009	3667.9
2010	3807.8
2011	4962.7
2012	5672.3
2013	6112.9
2014	5691.0
2015	4642.3
2016	4301.3
2017	4973.7
2018	5571.0
2019	5507.0
2020*	4583.7
معدل العائد السنوي المركب %	%9.4

الشكل رقم (4) يوضح متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بالدولار للفترة 2004-2020

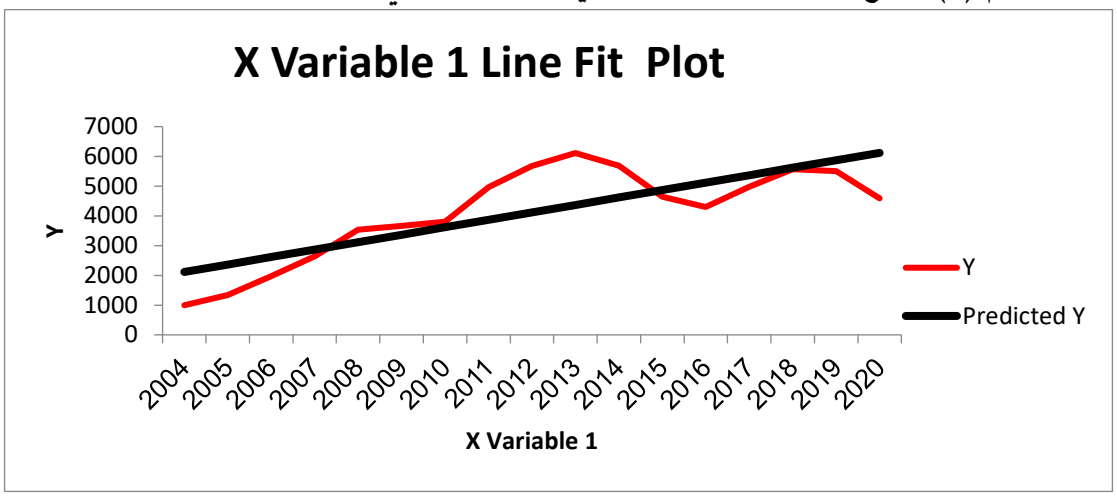

المصدر :- من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) والعمود (2)

يشير الشكل (4) ومعدل الاتجاه العام (D) لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى أن الاتجاه العام له كان موجبا وقيمته كانت متزايدة خلال الفترة وذات معنوية إحصائية عالية (0.0001) وفقا للمعادلة الآتية:

$$Y = -499163 + 250.1x$$

P(t) : (0.0001)

P(f) : (0.0001)

المبحث الثالث

أثر الإيرادات النفطية على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق

سبق الإشارة في المبحث الثاني إلى أنه رغم تطور ونمو الإيرادات النفطية المستمر خلال الفترة (2004-2020) إذ كان معدل النمو المحلي للإيرادات النفطية 4.76 خلال فترة البحث إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل ايجابي وحقيقي على تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق بشكل عام كالناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الدخل. وكذلك لم يؤدي ذلك إلى نمو حقيقي في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ومنها القطاعات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بشكل خاص . فقد بقيت المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة هذه منخفضة ومتناقصة في مجمل المؤشرات النمو الاقتصادي وظلت مساهمة القطاع النفطي والتعدين في الاقتصاد العراقي هي الأكبر والمهيمنة في الاقتصاد العراقي حيث وصلت إلى 92% من قيمة العوائد الكلية في الاقتصاد العراقي لعام 2021 (حسب تصريح السيد الوزير المالية في جلسة مجلس النواب في شباط (2022) وكما يوضح ذلك جدول رقم (5) والأشكال (5،6) .

أولاً : أثر الإيرادات النفطية على النمو في القطاع الزراعي

كانت مساهمة القطاع الزراعي منخفضة ومتناقصة وبشكل مستمر خلال الفترة (2004-2020) في مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي كالناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت جدول (5) . فقد كانت مساهمة القطاع الزراعي في مجموع القيم المضافة في الاقتصاد الوطني (6.9 %) عام 2004 لتنخفض إلى (4.5 %) عام 2011 ثم إلى (0.5%) عام 2020 في حين شكلت مساهمة القطاع النفطي والتعدين بحدود (60%) عام 2004 لتصبح (57%) عام 2011 ولتصل إلى (62%) عام 2020 بالأسعار الثابتة لعام 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره(7.6 %) للإيرادات النفطية كما يوضح في الجدول.

كما ظلت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت هي الأخرى منخفضة ومتذبذبة باستمرار فقد كانت (0.6%) عام 2004 تنخفض إلى (0.1 %) عام 2009 لترتفع إلى (2.1 %) عام 2011 لتنخفض باستمرار في السنوات التالية وتكاد تكون صفرا حيث وصلت إلى (0.2%) عام 2020 .

ثانيا : أثر الإيرادات النفطية على القطاع الصناعي

كما هو الحال في القطاع الزراعي ، فقد ظلت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فـي الاقتصاد الوطني متناقصة بشكل مستمر في مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي كالإنتاج المحلي الإجمالي Gdp وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وبشكل لا يتناسب مع نمو تطور الإيرادات النفطية في الاقتصادي العراقي مما يعكس صورة أخرى مع صورة التشوه في النمو مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي وعدم تناسبها مع النمو المستمر والمرتفع في العائدات النفطية حيث لم تساهم العائدات النفطية بشكل مباشرة أو غير مباشر على النمو وتطور هذه القطاعات الإنتاجية المهمة في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمتها في مختلف مؤشرات النمو في الاقتصاد العراقي.

إذ يشير جدول (5) إلى انخفاض وتذبذب مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (Gdp) بالأسعار الثابتة الجارية وكذلك تناقصها المستمر خلال فترة البحث، فقد كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني (1.7%) عام 2004 لتنخفض إلى 1.6% عام 2008 ولترتفع قليلاً عام 2009 لتصبح (2.65%) ولتنخفض وبشكل مستمر في السنوات التالية لتصل إلى 2.9 % عام 2020. وبمعدل نمو مركب سنوي قدره (3.2%) للفترة من 2004-2020.

اما مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي فقد ظلت هي الاخر منخفضة جدا ومتذبذبة فقد كانت (6.9 %) عام 2004 لتنخفض إلى 1.7% عام 2015 لتصبح (6.0 %) عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (1%) لنفس الفترة.

جدول (5) الاهمية النسبية للقطاع الزراعي والصناعي في بعض مؤشرات النمو الاقتصادي(بالأسعار الجارية) للفترة 2004-2020

السنة	الاهمية النسبية للقطاع الزراعي		الاهمية النسبية للقطاع الصناعي	
	الناتج المحلي الإجمالي %	تكوين رأس المال الثابت %	الناتج المحلي الإجمالي %	تكوين رأس المال الثابت %
2004	6.9	0.64	1.7	6.9
2005	6.8	2.1	1.3	0.64
2006	5.8	0.07	1.5	19.0
2007	4.9	0.20	0.1	0.88
2008	3.8	0.23	1.6	2.08
2009	5.2	0.1	2.6	4
2010	5.3	1.3	2.2	4.2
2011	4.5	2.1	2.8	5.7
2012	4.1	0.4	2.7	7.8
2013	4.8	1.44	2.2	3.8
2014	4.9	1.0	1.9	2.1
2015	4.7	0.4	2.1	1.7
2016	4.0	1.3	2.2	5
2017	3.0	2.3	2.2	12.1
2018	2.5	2.0	1.9	8.8
2019	3.3	1.32	2.0	5.7
*2020	0.5	0.2	2.9	6.0

*التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2020

ثالثا: تقدير العلاقة السببية بين الإيرادات النفطية وبعض المتغيرات الاقتصادية المدروسة

يهدف معرفة مدى تأثير الإيرادات النفطية على المتغيرات الاقتصادية المدروسة ، فقد تم تقدير العلاقة السببية بين الإيرادات النفطية (OE) وكلا من الناتج المحلي الإجمالي (Gdp) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFC) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (PC).

وقد اوضحت النتائج وكما يشير ذلك المعادلات ادناه إلى عدم وجود علاقة سببية معنوية متجه من الإيرادات النفطية (OE) إلى كلا من الناتج المحلي الإجمالي (Gdp) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (PC) . بمعنى أن الإيرادات النفطية لم تؤثر ايجابا على هذين المتغيرين الاقتصاديين ولم تساهم مساهمة معنوية في نمو وتطوير كلا منهما. في حين ظهرت علاقة سببية معنوية متجهة من الإيرادات النفطية إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت وعند مستوى معنوية 5.6 % وهذا يؤشر تأثيرا إيجابيا للإيرادات النفطية على إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

جدول (6) العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة

Null hypothesis الفرضية الصفرية: Ho لا توجد علاقة سببية	التأخر Lags	إحصائية F-Statistic	الاحتمالية Prob	القرار Decision
OE ⟶ Gdp	1	1.4	0.25	نرفض : Ho
OE ⟶ GFC	1	4.4	0.056	نقبل: Ho
OE ⟶ PC	1	0.04	0.83	نرفض : Ho

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews12 .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات:

يمكن تأشير الاستنتاجات التالية:

1- ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد وبشكل أساسي وشبه تام على إيرادات الصادرات النفطية ويعاني من ما يشار إليه بالمرض الهولندي.

2- رغم الزيادات المستمرة في الإيرادات النفطية خلال الفترة (2004-2020)، الا أن ذلك لم يساهم بشكل واضح من نمو وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وخاصة القطاع الزراعي وقطاعالصناعات التحويلية حيث ظلت مساهمة هذين القطاعين في كل من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك إجمالي تكوين رأس المال الثابت منخفضة ومتناقصة باستمرار.

3- ظلت معدلات النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت منخفضة وبشكل لا تتناسب مع معدلات نمو الإيرادات النفطية المتزايدة باستمرار من يعكس عدم قدرة بقية القطاعات الإنتاجية الخدمية من الاستفادة الحقيقية من الوفرة المالية التي توفرها الإيرادات النفطية وتحقيق نمو حقيقي فيه.

4- كان من الممكن جدا أن ترتفع الإيرادات النفطية عما هي عليه الان وخلال الفترة لو تم تطوير القطاع النفطي نفسهمن حيث عمليات الاستخراج والإنتاج والتصدير فقد عكست الارقام فرق كبير بين معدلات الإنتاج والاستخدام النفطي وبين معدلات التصدير من النفط الخام مما يعكس تسرب واضح في الإنتاج النفطي بشكل غير محدد وغير معروف.

5- رغم الارتفاع البسيط في متوسط نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي خلال الفترة ، إلا أن ذلك وفي ظل التشوه الكبير في توزيع الدخل وعدم عدالته بعطي صورة مظللة وغير حقيقية عن توزيع الدخول حيث ظلت مؤشرات الفقر في العراق مرتفعة ومتزايدة ، كما أن النمو الكبير في معدلات الزيادة السكانية يمكن أن يلغي ويقوض(Offset) أي زيادة حقيقية ونمو في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه وهذا يشكل بعدا آخر مهمة لمشكلة عدم عدالة وتشوه توزيع الدخل في العراق.

ثانيا : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات والارقام التي تضمنها البحث فأن يمكن تحديد التوصيات الآتية:

1- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية قصيرة الأجل وطويل الأجل للاستفادة الكاملة والرشيدة من الإيرادات النفطية لتطوير البنى التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية في الاقتصاد العراقي بما يؤمن لنمو متوازن ومستمر من هذه القطاعات ليجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا ناميا ومتطورا وتجاوز مشكلة الاقتصاد الريعي والمرض الهولندي.

2- ضرورة تطوير عمليات الإنتاج والاستخراج والتصدير في القطاع النفطي بما يؤمن استخدام الأمثل ورشيد لهذا المورد الاقتصادي المهم والحيوي والتقليل من عمليات التسرب والضياع من مختلف مجالات هذا القطاع.

3- الاهتمام بعدالة توزيع الدخل القومي بما يحقق توزيع عادل لأفراد المجتمع ويرفع من متوسط نصيب الفرد الحقيقي من الدخل القومي ويقلل من معدلات الفقر المرتفعة والمتزايدة في المجتمع العراقي.

المصادر

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء 2008-2020

2- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للاحصاء والابحاث للسنوات 2004-2016

3- البنك الدولي 2011- قياس التنمية المستدامة في الالفية الجديدة ، 1960-2016.

4- أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، تغريد داود سلمان داود ، Journal of University of Babylon, 2016, Volume 24, Issue 4, Pages 1034-1063

5- اثر النفط في تحديد الوضع الاقتصادي و المالي ، شندي أديب ، لفته، عباس علي ، النهضة ، العدد ، المجلد 13، العدد 1 (31 يناير/كانون الثاني 2012) ، 38ص، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

6- صالح ، لورنس يحيى ، كاظم عقيل مكي (2016)، ريعية الاقتصاد العراقي وضرورة تنويع مصادر الدخل بعد 2003. مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد (المجلد 39 ، العدد 108)

7- صالح ، لورنس يحيى ، ثامر ، جبار كريم ، 2019 ، تحليل العلاقة الاقتصادية بين المرض الهولندي واحتلال الهيكل الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (25) العدد (112).

8- آل طعمه ، حيدر حسين ، الاعرجي ، كاظم سعد (2018) ، الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في بلد الريع النفطي: ديناميكية التلازم والارتباط ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (12) العدد (51).

9- وزارة النفط – 2017: شركة تسويق النفط.

10- النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والابحاث للسنوات 2004-2020.

11- منظمة اوبك OPEC : تقارير فصلية سنوية 2004-2020.

12- منظمة الامم المتحدة – الحسابات القومية للفترة 2004-2020.

13- Statistical Review of world Energy (2020) 69th addition.

14- Rutledge , Emilie (2017). Oil rent, the rentier State-Resource Curse Narrative and Gcc countries, articlein OPEC Energy Reviev.

15- Alhasn, noorah (2016), public spending and economic growth in the rentier state: Asian social science, vol (12) No.8, Canadian center of science and Education.